

اعتماد نسخة الإلقاء

كلمة السير جون هولمز
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والطوارئ
ومنسق شؤون الإغاثة
في افتتاح مؤتمر ديهاد 2008

أصحاب المعالي والسعادة،،

الضيوف الكرام ،،

زملائي العاملون في الحقل الإنساني،،

يسعدني أن أنضم إليكم هنا في دبي لحضور هذا المؤتمر الهام. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد نيابة عن العاملين في المجال الإنساني على دعمه المتواصل لمؤتمر ديهاد وكذلك على مبادراته وقيادته المتميزة للقضايا الإنسانية والخيرية عبر العالم والتي كان آخرها حملة "دبي العطاء" التي حققت نجاحا باهرا.

يتميز مؤتمر ديهاد بكثرة المشاركين فيه والذين يمثلون الحكومات وهيئات الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما تميزه جودة المناقشات التي سنشاركون فيها. وسأسعى في كلمتي للمقارنة بين سمعة دبي التي تتطلع دائما الى إيجاد الحلول المستقبلية وبين التحديات الكثيرة التي سنواجهها في المستقبل وهذا هو موضوع مؤتمر ديهاد السنوي الخامس الذي أشكر المنظمين على اختياره.

إن الدور الذي تقوم به دبي باعتبارها مركزا للابداع يجعلها موقعا مثاليا لعقد مثل هذا المؤتمر لأننا إذا ما اردنا أن نلبي الاحتياجات الإنسانية المتزايدة اليوم ناهيك عن احتياجات المستقبل يجب أن نتجاوز القدرات التقليدية المتاحة حاليا لدى الجهات العاملة في الحقل الإنساني. وكما أظهره النجاح الباهر لمبادرة "دبي العطاء" فإن الرغبة في مساعدة المحتاجين

تتجاوز بالفعل كل الحدود الثقافية والتجارية والسياسية. فتحت قيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد وبفضل المشاركة الفعالة للشركات والمدارس والشخصيات العامة والأفراد العاديين استطاعت هذه المبادرة أن تجمع مبلغاً مذهلاً قدره 3.4 مليار دولار لتحسين حياة الأطفال في العالم.

وبشكل عام أود أن أشيد الدور الذي لعبته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئات الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الإسلامية في توفير المساعدة لعشرات الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم من أفغانستان إلى أندونيسيا ومن كوسوفو إلى باكستان والصومال والعراق وبنجلاديش ودول أخرى. إن تضافر جهودكم الإنسانية قد أحدث الفرق الذي أنقذ حياة الكثيرين. وبفضل هذه الجهود استطاعت المساعدات أن تصل إلى مجتمعات عجزت أحيانا هيئات الأمم المتحدة وجهات إنسانية أخرى عن الوصول إليها.

إن مساهمكم في الأنشطة التي تقوم به الأمم المتحدة لا يتوقف بطبيعة الحال عند هذا الحد فالدول الإسلامية ساهمت باليد العاملة والموارد المالية في مجالات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية والتنمية والتغير المناخي والنشاطات الرئيسية الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة. والواقع أن نصف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تنتمي لبلدان إسلامية.

لقد وفرت الحكومات والمنظمات غير الحكومية في هذه المنطقة على مر السنين مساعدات سخية على المستوى الثنائي للمجتمعات التي تمر بأزمات. وبحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا فقد منحت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية (2006-2008) ما مجموعه 488 مليون دولار من المساعدات، كما تعهدت بتقديم 320 مليون دولار إضافية. غير أنه من المؤسف أن شيئاً من عدم الوضوح يشوب المساعدات الثنائية وجانباً من سخائها غالباً ما لا يظهر في الإحصائيات المتعلقة بالمانحين الرسميين متعددي الأطراف وبالتالي فإنها لا تكون معروفة لدى المجتمع الدولي.

يمكن للمساعدات الثنائية أن تلعب دوراً فعالاً إذا ما ارتكزت على الحاجة. لكن ما يقلقني هو وجود الكثير من الدول في هذه المنطقة من العالم وفي مناطق أخرى لا تقدر حق قدرها القيمة الجوهرية والمزايا المرتبطة

بالمساعدات الإنسانية متعددة الأطراف وكذلك المسؤوليات المرتبطة بذلك. يجب أن نحقق توازنا بين المساهمات الثنائية والمساهمات متعددة الأطراف وبين ما تقدمه الدول على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف. وبدون تحقيق هذا التوازن فإن نظرة البعض إلى المساعدات الإنسانية باعتبارها مشروعا غريبا بالأساس سوف تتعزز أيضا على الرغم من عدم صواب هذا الاعتقاد.

إن ما تراه الأمم المتحدة هو أن لا شيء أبعد من الحقيقة. فالمشروع الإنساني يجب أن يكون للجميع ويساهم فيه الجميع. فمهاراتكم وتقانيكم والمعرفة والقدرات المتوفرة لديكم كلها تلعب دورا حاسما في بناء حركة إنسانية تمثل الجميع، حركة تحظى بالقبول عالميا الأمر الذي يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي يسببها الإنسان والطبيعة معا في القرن الحادي والعشرين. ومبعوث الأمين العام الخاص للشؤون الإنسانية في المنطقة، السيد عبدالعزيز الركبان يقوم بدور حاسم في هذا المضمار فهو الشخصية العربية الأولى التي يوكل إليها هذا الدور الحساس وهو يعمل دون كلل أو ملل لتعزيز الشراكات بين الجهات الإقليمية والأمم المتحدة ونحن ندعمه بشكل كامل في هذا المسعى.

قيم مشتركة و مصالح مشتركة

لماذا أقول كل هذا ؟ أقوله لأن قيم الشفقة والإنسانية تجاه الضعفاء من الناس والتي نجدها في الإسلام على غرار بقية الديانات السماوية هي قيم توحدنا نحن العاملين في الحقل الإنساني أكثر بكثير مما قد يفرقنا. وإيماننا المشترك بهذه القيم يتعدى بكثير أي خلافات سياسية أو ثقافية. فالعمل الإنساني يركز إلى مفهوم عالمي ينطبق على جميع الشعوب في جميع الأزمنة ونجده متجذرا في مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد .

ولكن خلال سفري إلى أماكن مثل السودان والصومال والعراق ذهلت لما رأيته من شكوك كثيرة وعدم ثقة لدى البعض إزاء العمل الإنساني. كما أدهشتني قلة معرفة الكثير من الرسميين بالمساعي الإنسانية الدولية ودور الأمم المتحدة في هذا المجال . وأنا مقتنع بأنه يتعين علينا مضاعفة الجهود لشرح العمل الذي نقوم به وأسباب ذلك فضلا عن إبراز القيم التي يقوم

عليها عملنا وكذلك شرح مبادئ الحياد والنزاهة التي تحكم عملنا. نحن بحاجة فعلا لجهد منتظم من أجل توضيح العمل الإنساني المعاصر ومواجهة الشكوك الخاصة بوجود أجنداث سياسية خفية في الأنشطة الإنسانية.

هنا تكمن أهمية الشراكات وقيمة الأطر متعددة الأطراف لتقديم المساعدات بطريقة تخضع للمساءلة وشفافة ومنسقة تسمح بإنقاذ أرواح الكثيرين وتضمن فائدة قصوى للمساهمات التي يقدمها المانحون في كفاحننا من أجل التخفيف من معاناة الجماهير لا سيما من خلال تحديد ودعم أكثر الأولويات إلحاحا وأهمية..

وآمل أن لا يكون حياد الأمم المتحدة محل شك عندما يتعلق الأمر بالأماكن التي تقدم إليها المساعدات لا سيما تلك الشكوك المبنية على اعتبارات دينية. فعلى سبيل المثال حظي المسلمون المحتاجون باهتمام كبير في تخصيص المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة. فمنذ عام 1992 قدمت إلى البلدان الإسلامية نحو 25 % أي ما يعادل 10 مليارات من اصل 39 مليار دولار تمثل جميع الأموال التي جمعتها الأمم المتحدة عبر مناشداتنا السنوية. وإذا أخذنا في الاعتبار الدول التي تعتبر إسلامية جزئيا مثل السودان وغرب افريقيا فإن هذا الرقم يرتفع إلى حوالي 23 مليار دولار وهو ما يمثل تقريبا 60 % من إجمالي الأموال التي جمعتها الأمم المتحدة لأغراض إنسانية.

تعزيز العمل الإنساني

نحن نتجمع كلنا اليوم في دبي لنفس الغرض ألا وهو تعزيز العمل الإنساني سواء بصفتنا كعاملين في الخطوط الأمامية في الحروب وفي حالات الكوارث أو كشركاء حيويين يعملون في الكواليس لجعل تقديم المساعدات التي تنقذ أرواح الكثيرين أمرا ممكنا.

لقد ساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) الذي اشرف عليه في إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين المساعدات الإنسانية الدولية من حيث الوثوق بها وسرعتها وفعاليتها. وتندرج هذه الجهود في إطار أربع فئات وهي : تعزيز الشركات في مجال العمل الإنساني وحشد مزيد من الموارد المالية التي يمكن توقع جمعها وتأمين تنسيق أفضل في ما

بين القطاعات لتحسين الانسجام بينها والتقليل من الفجوات فيها وتحسين القيادة الميدانية لمنسقي العمل الانساني الحاصلين على تدريب أفضل والمقيمين .

وعلى مستوى التمويل، يعتبر صندوق الأمم المتحدة المركزي للطوارئ الذي يديره مكتب أوتشا مصدرا جديدا كبيرا للموارد المالية يهدف إلى جلب 500 مليون دولار سنويا، استطعنا بفضله أن نزيد قدرتنا على التعامل بسرعة أكبر وأكثر إنصافا مع الأزمات المختلفة. وقد ساعد الصندوق على إنقاذ الكثير من الأرواح وسمح لنا بتوجيه الموارد الملحة نحو بعض الوكالات التي تعاني من الكثير من التجاهل ونقص التمويل. ولقد وجدنا في صندوق الأمم المتحدة المركزي للطوارئ عونا كبيرا للتعامل بسرعة وبطريقة منصفة مع الكوارث المتعددة ذات الصلة بالمناخ خلال العام الماضي عبر بدء المجتمع الدولي بالتعامل مع هذه الكوارث. وانا فخور بشكل خاص بالمانحين الذين تجاوز عددهم 90 جهة مانحة هي الان عضو في صندوق الأمم المتحدة المركزي للطوارئ. لكننا ما زلنا بحاجة لتوسيع قاعدة المانحين لهذا الصندوق الدولي الحيوي.

لكن صرحاء فنحن سنحتاج الى موارد أكثر من تلك المتوفرة لنتمكن من مواجهة الزيادة الهائلة التي ستشهدها باعتقادي الاحتجاجات الانسانية في السنوات المقبلة وخاصة تلك الناجمة عن التهديدات المركبة الحالية مثل التغير المناخي والارتفاعات الهيكلية لأسعار الأغذية والطاقة. سأعود للحديث عن هذه النقطة بعد قليل. وسنكون أيضا بحاجة لتحسين أدائنا في جميع الميادين الأخرى تقريبا كتنقيح الاحتياجات المشتركة وتحسين تحليل البيانات وصولا الى بذل المزيد من الجهود في مجال الانذار المبكر في ميادين مثل نمطية المناخ وتعزيز قدرات الرد واستثمار المزيد في مساعي التقليل من مخاطر الكوارث. نحن بحاجة بشكل خاص لتعزيز قدرات الحكومات المحلية والوطنية التي تتحمل المسؤولية الأولى والتي تكون أول من يتعامل مع الكوارث والأزمات. ويجب أن يحظى هذا الهدف بالأولوية في المستقبل في اطار تغير عام في المواقف والثقافات مع التقليل من غطرستنا على الصعيد الدولي وزيادة تعاوننا وشراكتنا مع الحكومات المحلية ومختلف الفاعلين المحليين.

قيمة الشراكات الحاسمة

إنني أقول هذا الكلام لأن إحدى أهم المبادرات التي قمنا بها وإحدى ركائز الإصلاحات الأربع التي سبق وأن أشرت إليها تتعلق بتعزيز الشراكات . اعتقد أننا نتفق جميعا على أن دعم الشركات والشبكات في مجال العمل الإنساني في المنطقة وبين الشرق الأوسط ومناطق أخرى يمثل مشروعا رابحا بالنسبة للجميع. ومزيا ذلك تبدو جلية حيث أن النظام الإنساني الدولي سوف يتعزز من خلال المزيد من التعاون ومساهمة الأمم المتحدة في ذلك سوف تعزز أيضا وتتنوع وستكون الحكومات وهيئات الإغاثة في الشرق الأوسط قادرة أكثر على استخدام والوصول إلى الموارد الدولية وتساعد في تحديد الأولويات وتحصل على الاعتراف الدولي الذي تستحقه بالنسبة لأنشطتها الإنسانية.

منذ ان فتحنا مكتبا إقليميا هنا في دبي عام 2005 شجعنا الاهتمام المتزايد بالتعاون الإنساني علاوة على بعض جهود التنسيق التي هي في مراحلها الأولية شجعنا ذلك على المضي قدما في عملنا. وأني لأثمن علاقات العمل المتميزة التي تربطنا بهيئات الهلال الأحمر في دولة الإمارات ودول خليجية أخرى. فلقد أجرينا حوارا صريحا وبناءا مع المنظمات الخيرية في العالمين العربي والإسلامي الأمر الذي مكننا من فهم أفضل لبعض التحديات الخاصة التي يواجهها شركاؤنا المسلمون في هذه البيئة الصعبة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وقد سمح اجتماع عقد مؤخرا في داكار برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي وشاركنا فيه سمح بتبادل وجهات النظر لكننا لا زلنا بحاجة لبذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

نحن بحاجة لبناء شراكات أقوى تركز على مبادئ المساواة والاحترام المتبادل. فهذه ضرورة عملية وبسيطة حيث أننا نعيش في عالم مترابط أكثر فأكثر ويزداد فيه تنوع وتعدد الجهات العاملة في الحقل الإنساني الأمر الذي يجعل التنسيق بين هذه الجهات ضروريا لضمان أثر إيجابي لجهودنا على أولئك الذين نريد مساعدتهم .

ومن أجل ذلك عقدنا في الصيف الماضي أول اجتماع للأرضية الإنسانية العالمية وهي مبادرة جمعت نحو 40 منظمة غير حكومية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ووكالات الأمم المتحدة باعتبار هذه الأطراف شركاء يسعون لتحسين التعاون فيما بينهم. واتفق المشاركون على مبادئ شراكة رئيسية. ونأمل في دعم مشاركة الكثير من المنظمات في هذه المنطقة في المبادرة فضلا عن مبادرات أخرى في المستقبل.

ماذا يعني بناء الشراكات؟ يعني ذلك بداية أن نبدأ بإعطاء كل ذي حق حقه. فالحكومات والمنظمات في المنطقة ادري بالأمور التي سنجح وتلك المحكوم عليها بالفشل على الصعيد المحلي. وأود أن أشيد هنا بجمعيات الهلال الأحمر والمنظمات الإسلامية غير الحكومية الأخرى التي تكون اول من يبادر بالتعامل مع الأزمات. فهؤلاء العاملون في المجال الإنساني والذين يتحلون بالشجاعة يمدون الجسور مع المجتمع لأنهم يعرفون الثقافة المحلية وأفضل آليات الرد وهم مؤهلون أكثر من غيرهم لتطبيق المبادئ التي يركز عليها العمل الإنساني الدولي.

ثانيا نحن لا نعترف لكم فقط بمواطن القوة الفريدة التي تتوفر لديكم ولكن ندرك أيضا مدى حاجتنا للتعلم منكم من أجل بناء حركة إنسانية عالمية فعالة تحظى بقبول أكبر. والحوار الذي يدور حول الاحترام المتبادل والمساواة كالذي يجري هنا في مؤتمر ديهاد يمثل خطوة حيوية في هذا الاتجاه.

إسمحوا لي أن أتطرق قليلا إلى دور القطاع الخاص الذي أصبح شريكا تزداد أهميته بالنسبة للمجتمع الإنساني. فكبار رجال الأعمال في العالم أدركوا بأن في الاقتصاد العالمي الذي ينشط 24 ساعة في اليوم على مدار الأسبوع تعتبر الإتصالات وهي الحديقة الخلفية للشركات بمثابة العالم.. فالكارثة المحلية من حيث نشوئها يمكن ان تصبح بسرعة وطنية أو حتى عالمية من حيث الآثار المترتبة عليها ما قد يؤثر على قدراتها في التعامل مع الكارثة وعلى موظفيها وإمداداتها وزبائننا وسمعتها في الكثير من الأماكن البعيدة جدا عبر المعمورة. والكثير من هذه الشركات وموظفيها لديهم الرغبة في المساعدة الفعالة..

لذلك شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة هائلة في مساهمة القطاع الخاص في جهود الإغاثة الإنسانية العالمية حيث دعمت شركات مثل دي اتش ال DHL واريكسون وتي ان تي TNT ونوكيا وشركات كثيرة اخرى عمليات الإغاثة بتوفير موارد ومعارف ذات طابع حيوي. وفي هذه المنطقة تعتبر مبادرة "مصدر" التي أطلقت مؤخرا مثالا على مساهمة القطاع الخاص في معالجة بعض القضايا الملحة الراهنة بما في ذلك تغير المناخ والتنمية البشرية المستدامة. غير أنني مقتنع بأننا لم نر سوى بداية ما يمكن للقطاع الخاص أن يقدمه. لذا يجب أن نتعاون معا ونبحث عن سبل تؤمن الاستفادة الفعالة من مواطن قوتنا المشتركة.

طريق المستقبل

واضعا نصب عيني الإمكانيات التي تتيحها هذه الشراكات دعوني أخيرا أرسم لكم بعض الاتجاهات الانسانية الكبرى كما تبدو لي خلال السنوات القليلة المقبلة وأقول لكم ما يجب فعله اليوم لاستباق تلك الاتجاهات.

أعتقد ان الطلب العالمي على المساعدات الإنسانية الذي يعتبر اليوم كبيرا سيشهد عى الأرجح زيادة خلال العشر سنوات المقبلة يمكن وصفها بالكبيرة في حياتنا. والسبب الأكبر في ذلك برأي سيكون التغير المناخي وزيادة حدوث أحوال جوية قاسية بسبب تغير المناخ.

وقد بدانا بالفعل نشعر بآثار ذلك حيث تعرضت خلال فصل الشتاء الماضي مناطق واسعة من آسيا الوسطى الى الدمار بسبب احوال الطقس التي كانت الأعنف من نوعها منذ ثلاثة عقود. وإعصار غونو الذي ضرب سواحل الخليج في شهر يونيو الماضي كان من أعنف الأعاصير التي ضربت هذه المنطقة على الإطلاق. وما نشهده اليوم ليس استثناء بل هو مقدمة لما ينتظرنا في المستقبل. فهذه الأحداث ليست غير طبيعية بل هي ما أسميه ب"الأحداث الطبيعية الجديدة". فعدد الكوارث تضاعف من حوالي 200 الى نحو 400 سنويا خلال العقدين الماضيين. وتسع من اصل كل عشر كوارث لها صلة اليوم بالمناخ. وفي العام الماضي أطلق مكتبي بالأمم المتحدة 15 مناشدة تمويل غير مسبوقه لمواجهة كوارث طبيعية مفاجئة بزيادة 5 مناشدات عن الرقم القياسي الذي سجل سابقا. وكانت 14 مناشدة منها ذات صلة بالمناخ.

وما يعقد التحديات التي يطرحها التغير المناخي في ما وصفه البعض بـ"العاصفة المثالية" هي الاتجاهات المأساوية الأخيرة المرتبطة بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والطاقة والتي يتوقع ان يكون لها تأثير كبير على المجاعة والفقر في العالم والتي كان لها أثر فوري على تكلفة عمليات الإغاثة. فمنذ منتصف عام 2007 ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 40 % نتيجة لارتفاع الطلب عليها لأسباب متعددة. وتشمل هذه الأسباب الزيادة السريعة في عدد سكان العالم واستهلاك أعداد متزايدة من البشر أغذية تحتاج إلى موارد كثيرة لانتاجها مثل اللحوم والحليب إضافة إلى إنتاج الوقود الحيوي ونقص المخزون وزيادة أسعار النفط. فمؤشرات أسعار المواد الغذائية التي تتجه حسب التقريب نحو الارتفاع حاليا قد تؤدي إلى زيادة حادة في وتيرة وعمق أزمة اللأمن الغذائي. وطالما أن المزيد من الأسر سوف تصرف مبالغ أكبر على شراء المواد الغذائية على حساب حاجات منزلية أخرى فإن زيادة الأسعار سوف تؤدي إلى تدني نسبة الأطفال الذي يلتحقون بالمدارس وكذلك الرعاية الصحية ونضوب موارد الأسر المالية. ويجب أيضا عدم التقليل من تأثير ذلك على الأمن لأن أخبار المظاهرات احتجاجا على غلاء المعيشة بدأت بالتواتر من جميع انحاء العالم.

يجب أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي : هل نحن مستعدون بما فيه الكفاية لمواجهة هذه التحديات ؟ هل نحن مستعدون للتصدي لأزمة مجاعة وسوء تغذية عامة بالإضافة الى الاستعداد بشكل ملائم لمواجهة العاصفة الكبيرة أو موجة الفيضانات والجفاف المقبلة التي ستقضي على حياة أعداد لا حصر لها من الناس وتدمر مصادر رزق لا تحصى ؟ ما مدى هشاشة نظام الطوارئ العالمي في مواجهة الأعباء الزائدة و الفشل الكبير ؟ وبشكل أكثر تحديدا هل عشرات الملايين من البشر الذين يعيشون في المناطق الفقيرة والتي يتهددها الجفاف والكوارث مستعدون لمواجهة هذه التهديدات؟ لأن في حساب الكوارث الطبيعية الأشخاص الأكثر فقرا هم من يتعرضون أكثر من غيرهم للضرر ويكونون أقل قدرة على تحمل أثر الكارثة .

غايتي من طرح كل هذه التساؤلات ليست خلق شعور بالشؤم واليأس بل بالعكس فأنا أرى ان لدينا الوسائل لمواجهة كل هذه القضايا إذا ما توفرت لدينا الرغبة في ذلك . وما يجب فعله قبل كل شيء هو الشروع في

الاستثمار في إجراءات ملموسة وعملية للتقليل من المخاطر من شأنها ان تساعد على إنقاذ الأرواح ومصادر الرزق. سنحتاج إلى جهودنا جميعا للاستعداد لمواجهة هذه المخاطر والحد من أثارها. ومن أجل ذلك يجب ان نبني ونطور شراكات دائمة وجوهرية بين جميع الدول وفي جميع القطاعات .

الخبر السار هو أن بعض الخطوات اتخذت في هذا الاتجاه فنحن نعزز تعاوننا مع الجهات الاقليمية لاعداد خطط الطوارئ كما أننا نزيد من أنشطة التدريب المشترك للاستعداد للكوارث وومواجهتها. وقد بدأت الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المنطقة في تسليط الضوء على الآثار المدمرة المحتملة للتغير المناخي وليس أقلها التصحر ونقص المياه عبر زيادة البحوث وأنشطة التوعية. ويلعب عدد من البلدان في هذه المنطقة دورا رياديا في البحث عن طرق مبتكرة للاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، واود ان اشجع هذه البلدان على نقل هذه المعرفة وعلى الاستثمار ايضا في بناء قدرات الدول التي تهددها الكوارث لمواجهة التحديات الانسانية بالاعتماد على قدراتها الذاتية.

لكني أخشى أن نكون بحاجة ايضا إلى المزيد من الموارد العالمية لمواجهة هذه التحديات وإيجاد طرق مبتكرة لحشد هذه الموارد الإضافية الحيوية والتأكد ايضا بأن هذه الموارد الإضافية توزع بطريقة متوازنة على مختلف القطاعات. ويجب أن لا تستهدف المخصصات فقط الاستجابة للعامل الأبرز في المتطلبات الانسانية وهو تلبية الحاجات الغذائية الملحة ولكن يجب أيضا الاهتمام بالصحة والتعليم وغير ذلك. لذا يجب ان تستمر الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الحكومية والخاصة في العمل معا لرفع مستوى الموارد التي توفرها مصادر التمويل لا سيما تلك التي تأتي من القطاع الخاص وتحديد الأولويات . ويجب ايضا أن نواصل العمل على تنويع آليات التمويل بالإضافة إلى المساهمات التي تقدم لوكالات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية.

وفي هذا الإطار ساهم صندوق الأمم المتحدة للطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك الصناديق الصغيرة للتعامل مع الحالات الطارئة ساهمت بشكل كبير باعتقادي في تعزيز عمليات الإغاثة من حيث سرعتها وفعاليتها ورصدها ودعم العمل

الإنساني المنسجم والمنسق. لكن يجب أن نتابع التطورات الجديدة في مجال التمويل. ويشمل ذلك زيادة الحاجات المالية لمواجهة الحالات الطارئة في مختلف القطاعات والانتقال من استخدام الفائض من السلع إلى الاعتماد أكثر على المساعدات الغذائية التي تعتمد على النقد. كما يجب أن نهتم بشكل جدي بالبحوث التي تجرى حالياً بشأن الحلول التي تعتمد على التأمين للتعامل مع الأخطار الطبيعية القابلة للقياس مثل الجفاف الذي يضرب مناطق محددة.

وبطبيعة الحال سوف يتعين علينا دائماً مواجهة الأزمات الإنسانية بالإضافة إلى الأخطار الطبيعية. والخبر السار هو أن الحروب في ما بين الدول قد تقلصت. ومن جهة أخرى فإن اشكالا متنوعة من النزاعات الداخلية تشهد ارتفاعاً وهو ما لا يعد من الأخبار السارة. والمدنيون هم دائماً ضحايا هذه النزاعات الرئيسيون فضلاً عن استعمالهم رهائن لأغراض سياسية من طرف المروجين للنزاعات. وبالتأكيد فإن احترام المبادئ الإنسانية الدولية والقانون الإنساني الدولي الأساسي الذي يتضمن مسؤولية حماية المدنيين الأبرياء يبدو أحياناً أنه لا يحظى بمكانة مرموقة أثناء التعامل مع النقاط الساخنة مثل السودان والصومال وغزة..

لقد مضت خمس سنوات اليوم على أزمة دارفور وليس هناك في الأفق أي مؤشر على نهاية أعمال العنف والسلب والتشريد هناك على الرغم من نشر قوة يوناميد التي ستحتاج بالضرورة لبعض الوقت كي تبني قوتها الحقيقية. ويوجد حالياً 2.4 مليون مشرد بسبب أزمة دارفور وهو رقم مذهل ويحتاج 2/3 سكان الإقليم إلى مساعدات إنسانية. ويشارك أكثر من 13 ألف عامل إغاثة أغلبهم من السودانيين في أكبر عملية إغاثة تكافح من أجل التغلب على حالة التعب التي تزداد تعقيداً بسبب المضايقات المستمرة وسرقة السيارات والهجمات في دارفور.

ما قد يفاجئ البعض منكم هو أن عدد المشردين في دارفور يساوي عدد النازحين داخل العراق وفي الوقت الذي يدرك فيه البعض معاناة المدنيين في دارفور فإن ما يحزنني هو رؤية المخاطر اليومية التي تهدد العراقيين والتي تزداد خطورة بسبب استمرار أعمال العنف لا تحظى بالتغطية الملائمة أو الاهتمام المناسب.

وفي الصومال أيضا يتوقع أن يحتاج 1.5 مليون شخص للمساعدات خلال هذا العام وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50 % مقارنة بالسنة الماضية. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ظلت الأمم المتحدة على مدى ستة عقود تقدم المساعدات للفلسطينيين في ظل انعدام حل سياسي للنزاع في الشرق الأوسط. وقمت بزيارة غزة في شهر فبراير ورأيت الظروف التي يعيش فيها حوالي 1.5 مليون شخص في ما يبدو أنه سجن عملاق مفتوح يعتمد فيه 80 % من السكان على المساعدات الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال فإن المواطنين في الضفة الغربية وكذلك أولئك الذين يعيشون في مدن جنوب إسرائيل ليسوا بمنأى عن أعمال العنف والمعاناة المتكررة . والقانون الإنساني الدولي ينتهك باستمرار من جانب طرفي النزاع. لكن الحل لن يأتي عبر العقاب الجماعي للسكان والعنف الذي يزيد من حالة اليأس والتهميش.

وعندما يتعلق الأمر بهذه النزاعات الناجمة عن أسباب إنسانية تتجلى مرارا وتكرار حقيقة أن المساعدات الإنسانية ليست بديلا عن العمل الإنساني والبحث الدؤوب عن سبل الوقاية من النزاعات وحلها. لذلك يجب أن نواصل نحن العاملون في حقل الإغاثة الضغط على السياسيين للبحث الجاد عن الحلول وعدم الاستسلام للسلبية.

طريق المستقبل : مواجهة التحديات معا

إذا ما هي وجهتنا بعد الآن ؟

رغم صعوبة هذه التحديات فإن أكبر خطر نواجهه نحن العاملون في مجال الإغاثة لا يكمن في الطبيعة بحد ذاتها بل هو ذو طبيعة إنسانية. وبعبارة أخرى فإن الخطر الأكبر الذي نواجهه يكمن في سلوكنا المتأصل في عدم العمل الجذري والشجاع السابق لأوانه قبل حدوث الكوارث والنزاعات سواء تعلق الأمر بالأعاصير أو الفيضانات أو القدر الضغطية التي يوشك أن يفيض ما بداخلها كما هو الحال في غزة أو كما شاهدناه مؤخرا في كينيا.

الدرس الذي نستخلصه من ذلك هو أن نعمل معا من خلال مضاعفة جهودنا وبطريقة أكثر انسجاما للتعامل مع الأزمات والتقليل من ضعفنا إزاء الأزمات سواء تعلق الأمر بالأزمات المزممة والتي يطلق عليها

بحالات الطوارئ الصامتة وكذلك تلك التي تحدث فجأة. وإذا أردنا الاستجابة للاحتياجات الانسانية المتزايدة يجب أن نسخر طاقة وحسن النوايا لدى جميع الجهات العاملة في الحقل الإنساني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي وفي بلدان أخرى والشركاء الإقليميين بما فيهم منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.

ولقد أثبتت المشاركة المتزايدة لهذه المنطقة في حل القضايا الإنسانية بأنه يمكن تحقيق إنجازات كبيرة عندما تتحول الشفقة الى عمل ملموس. وفي زمن يتميز بمناخ متغير وتهديدات دائمة بنشوب نزاعات لا تستطيع وكالة إغاثة واحدة أو مجموعة من الوكالات تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية بمفردها. فالتعاون ليس خيارا لكنه ضرورة. ومن خلال العمل معا فقط نستطيع زيادة قدرتنا على التخفيف من المعاناة ونساعد على إعادة الأمل والإنسانية إلى عالم هو أمس الحاجة إلى كليهما..

